

تصريح صحفي

صادر عن مجلس إدارة غرفة صناعة الزرقاء

بمناسبة إطلاق مبادرة جلاله الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم لمنطقة المفرق التنموية الخاصة

إن إطلاق جلاله الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم لمنطقة المفرق التنموية الخاصة على مساحة أولية تبلغ ٩ كيلومترات مربعة ترتفع إلى حوالي ٢٤ كيلو متراً مربعاً لتفعيل المنطقة اقتصادياً هو أمر بالغ الأهمية لتحسين واستدامة بيئة الاستثمار في منطقة المفرق بشكل خاص والأردن بشكل عام حيث إن المتطلع إلى أهمية تلك المنطقة على المدى البعيد يلمس الرؤيا الثاقبة المتبصرة لجلالة الملك المعظم لما لهذا المشروع الشمولي من نتائج باهرة على المدى الطويل، ويحقق بعض رؤى جلاله الملك من حيث التوزيع العادل لمكتسبات التنمية ومواجهة مشكلتي الفقر والبطالة في محافظة المفرق والمحافظات المجاورة وبشكل خاص محافظة الزرقاء وبالتالي تحسين الظروف المعيشية للمواطنين في جميع مناطق ومحافظات المملكة.

إن تنفيذ مشروع منطقة المفرق التنموية الخاصة الذي نأمل له القيام بسرعة سيجعل من المدينة الصناعية المنوي إقامتها ضمن المشروع منطقة صناعية مخصصة لمصانع الإنتاج التصديري بشكل رئيسي، ولذلك ولكون إقليم المفرق الصناعي يقع ضمن النطاق الجغرافي لغرفة صناعة الزرقاء، قامت الغرفة ممثلة بمجلس الإدارة على الفور بتشكيل لجنة للتنسيق مع الجهات المعنية لدراسة أنجع السبل من أجل إنجاز هذا المشروع وتذليل أية عقبات قد تواجه المشروع من أجل تحقيق الاستدامة الاقتصادية والتنموية للمشروع.

وستضع الغرفة كامل إمكانياتها في تصرف القائمين على هذا المشروع الحيوي لتشارك في تنفيذه منذ مراحل الأولى وجعله نموذجاً يحتذى به ليس على المستوى المحلي فقط بل على المستوى الإقليمي، وسيعمل مجلس إدارة الغرفة من خلال اللجنة المشكلة منه على تعريف الصناعيين بأهم المزايا والحوافز التي تقدمها منطقة المفرق الاقتصادية الخاصة للمستثمرين للاستفادة من إمكانية تصدير منتجاتهم واستيراد المواد الأولية عبر منطقة المشروع، والغرفة مستعدة للتعاون مع إدارة المشروع لعقد اللقاءات بين إدارة المشروع من جهة وصناعيي المملكة بشكل عام والزرقاء والمفرق بشكل خاص لتقوم إدارة المشروع بتعريفهم بالفرص الاستثمارية المتاحة وتوظيفها في منطقة يتوفر بها البنية التحتية والتكنولوجية والمعلوماتية لتطوير الاستثمار بالإضافة إلى تعزيز العلاقات التشابكية بين المصانع الموجودة حالياً في إقليم الزرقاء والمفرق الصناعي وبين الصناعات التي ستقام في منطقة المفرق الاقتصادية الخاصة مما

سيساهم في نجاح المشروع كونه أحد الحلول الهادفة إلى تحقيق التنمية الصناعية المستدامة في وطننا الغالي.

كذلك فإن غرفة صناعة الزرقاء على أتم الاستعداد للمساعدة في نقل تجارب الصناعات الموجودة حالياً لتمكين القائمين على المشروع من تحديد الصناعات ذات الميزة النسبة العالية التي تستطيع المنافسة في الأسواق العالمية دون أن يكون لها آثاراً سلبية على الصناعات المحلية القائمة حالياً لنتمكن من حماية الإنتاج الوطني وتنوعه، كذلك العمل على تشجيع قيام الصناعات التي لها قيمة مضافة عالية لتمكينها من تعظيم الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة الموقعة مع الدول العربية والتكتلات الدولية.

وسعيّاً من غرفة صناعة الزرقاء الدائم لإيجاد الحلول للمعوقات التي تواجه قطاع الصناعة في الأردن بشكل عام ومحافظتي الزرقاء والمفرق بشكل خاص، فإننا على أتم الاستعداد لتوفير المعلومات الضرورية لإنجاح المشروع وتفاذي التحديات والمعوقات التي تواجه صناعتنا الوطنية لتمكين الفريق المكلف بتنفيذ هذا المشروع الوطني من تحييدها، فعلى سبيل المثال لا الحصر، نتمنى على الجهات المعنية الأخذ بعين الاعتبار مايلي:-

- ضرورة تشجيع الصناعات ذات المردود الاقتصادي العالي التي تعتمد على المواد الأولية المتوفرة محلياً والتي تؤدي إلى نقل وتوطين التكنولوجيا.
- وضع الخطط اللازمة لتأهيل القوى البشرية الأردنية اللازمة لتشغيل الصناعات المنوي استقطابها وذلك لتلافي الصعوبات التي واجهناها عند إعلان منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، حيث أن المتتبع لموضوع العمالة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة يرى أن أغلب فرص العمل التي وفرتها المنطقة يشغلها غير الأردنيون.
- ضرورة إيجاد السبل الكفيلة بخفض كلفة مدخلات الإنتاج من الخدمات المقدمة للمستثمرين مثل الطاقة والمياه والاتصالات لتكون منافسة مع كلفة تلك الخدمات في الدول المجاورة وبشكل خاص السعودية والعراق وسوريا.
- تطوير مهارات العاملين في القطاع العام المعني بتنفيذ هذا المشروع الحيوي من خلال الحد من البيروقراطية وبشكل خاص توحيد عمل المؤسسات الاقتصادية الحكومية المتشابهة في مهامها من حيث تطوير وتشجيع المشاريع الصناعية .

•المباشرة بتأهيل العمالة اللازمة لبعض الصناعات الواعدة من خلال البدء الفوري بالبرامج التي تعمل على موائمة مخرجات مؤسسات التدريب المهني مع الحاجات المتوقعة للصناعات المرتقبة.

•ضرورة إزالة العوائق التي تحول دون استقدام العمالة الأجنبية الماهرة وغير الماهرة اللازمة لبناء وتشغيل المنشآت الصناعية وتوطين الاستثمارات.

• ضرورة البدء بإعداد التشريعات المناسبة التي تسمح بتطوير أساليب التخليص على البضائع والجمارك وزيادة التسهيلات التي ستمنح للمستثمرين في مجالات الاستيراد والتصدير وتلافي البيروقراطية المتبعة حالياً.

•ضرورة التأكد من أن كلفة الشحن البري والجوي والبحري ستكون منافسة مقارنة مع كلفتها في دول الجوار وبشكل خاص الشحن الجوي.

•ضرورة البدء فوراً بإقامة الفنادق والمرافق المناسبة في محافظة المفرق لتسهيل إقامة المستثمرين خاصة الإقامة لفترات قصيرة.

تحويل المفرق إلى منطقة اقتصادية خاصة تجمع بين نموذج منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وبين ميزات المناطق الحرة سيكون له دوراً مهماً في إنعاش محافظة المفرق والمناطق المحيطة بها والتي تعد من أفقر محافظات المملكة من النواحي التنموية خاصة في المجالات الصناعية والسياحية ولهذا فهي بحاجة إلى التطوير والتنمية تمهيداً إلى تحويلها إلى منطقة حرة، وستعمل المنطقة عند تنميتها على الحد من الهجرة من المحافظات إلى العاصمة عمان وتحويلها إلى منطقة المفرق.

وبهذه المناسبة، يؤكد مجلس إدارة الغرفة أن جميع الظروف المحلية والإقليمية مواتية لإيجاد نموذج استثماري ناجح، ومن الضروري اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بإنجاحه كون نجاحه ضرورة وطنية تلزماً بإيجاد شراكه حقيقية بين القطاعين العام والخاص لتنفيذه بما يحقق الرؤيا الملكية لهذا المشروع الوطني.

مع تحيات ،،

الدكتور محمد خلف التل

رئيس مجلس الإدارة